محددات الخطاب الإعلامى المصرى
تجاه قضايا حقوق الإنسان
بين الموسمية والاستمرارية

عماد شلبى*

تستهدف الدراسة الكشف عن محددات الخطاب الإعلامي المصري تجاه قضايا حقوق الإنسان وانعكاساتها على حضور هذا الخطاب بين الموسمية ومحدودية التناول من جانب والاستمرارية وكثافة التناول من جانب آخر. ويكشف البحث عن ثلاثة محددات رئيسية يمكن النظر إليها كمتغيرات مستقلة يؤثر حضورها ومدى تفاعلها وارتباطها على درجة حضور هذا الخطاب. يتصل المتغير الأول بالبعد الدولى والضغوط الخارجية ونوعها والتحولات السياسية العالمية وعلاقتها بمكانة حقوق الإنسان فى الخطاب السياسى العالمى. ويرتبط الثانى بالأحداث الداخلية المصرية. ويتمثل الثالث فى درجة الحرية التى تتمتع بها وسائل الإعلام فى ظل النظام السياسى وهامش الحرية الذى تتحرك داخله. وقد تبين أن حضور متغير واحد فقط أو متغيرين غير كافى حتى تتوفر سمة الاستمرارية، وإنما لابد من حضور المتغيرات الثلاثة معا.

موضوع الدراسة

شكل موضوع حقوق الإنسان تاريخيا إحدى القضايا الخلافية المثيرة للجدل بين أصحاب الرؤى الفكرية بمرجعياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]، وذلك بالنظر إلى مفهوم ومصطلح حقوق الإنسان كونه مصطلحًا وافدًا ليس له جذور تاريخية فى الفكر السياسى العربى، كما أنه مفهوم ذو طابع

*مدرس الإعلام، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

قيمى يتضمن معانى ويكتسب دلالات بفعل السياق المجتمعى التاريخى الذى تبلور فيه، والسياقات التى ينتقل إليها أو ينقل إليها قسرا[٢]، وما يترتب على ذلك من خلافات وتوترات فى علاقة الفرد والسلطة والمجتمع والجماعات وبعضها والدول وبعضها والأفراد وبعضهم البعض[٣]، استنادا إلى ذلك تسعى الدراسة إلى الكشف عن محددات الخطاب الإعلامى المصرى تجاه قضايا حقوق الإنسان وانعكاساتها على حضور هذا الخطاب بين الموسمية من جانب والاستمرارية وكثافة التناول من جانب آخر. وتأتى أهمية هذه الدراسة بالنظر إلى التحولات التى شهدها خطاب حقوق الإنسان على المستوى العالمى والإقليمى والمحلى، فعلى المستوى العالمى شكل إضفاء الطابع المؤسسى على المعايير الدولية لحقوق الإنسان– منذ أن تم تدوينها بصدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ والعهدين الدوليين للحقوق عام ١٩٦٦،– أحد التحولات الرئيسية فى السياسة العالمية منذ الحرب العالمية الثانية[٤]، ثم جاء انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة لتتحول قضايا حقوق الإنسان إلى موضوع اهتمام عالمى غير مسبوق، على ساحات خطاب مختلفة فى السياسة والقانون والثقافة والإعلام وغيرها من الساحات، وعلى المستوى الإقليمى والمحلى برز هذا الخطاب قبل وأثناء ثورات الربيع العربى ليتجاوز تلك الساحات ويصبح الخطاب الأكثر حضورا فى مناقشات الحياة العامة وعلى ألسنة المواطنين، إلا أن الربيع العربى والذى بدا وكأنه موجة جديدة لانتشار الديمقراطية والوعى بقضايا حقوق الإنسان، لم يكن فى الواقع كما يرى بعض علماء السياسة إلا نقطة فاصلة فى التاريخ، فقد تبدلت الأمور بعده بشكل كبير وبدأت حركة حقوق الإنسان عالميا فى التراجع بالتوازى مع ما يمر به النظام الدولى مؤخرا من عدم يقين وغموض فى بنية القوة والفاعلين الدوليين ببروز قوى فاعلة خارج إطار الدول، كالحركات الإسلامية بكل تشكيلاتها، والحركات

الانفصالية والأحزاب الشعبوية فى أكثر من دولة أوروبية، وما صاحب ذلك من تحولات أهمها تراجع الاهتمام بالقضايا ذات الاهتمام العالمى[٥]. ولم يكن المجتمع المصرى بعيدا عن كل هذه التحولات، فبالإضافة إلى انعكاس المتغيرات العالمية والإقليمية على الواقع الداخلى، بالنظر إلى أن مجمل الخطاب الاجتماعى فى المجتمع ما يشكل بدوره جزءا لا يتجزأ من الخطاب العالمى[٦]، شهد هذا الواقع العديد من الأحداث والتطورات التى انعكست على هذه التحولات بداية من منتصف الثمانينيات من القرن العشرين وحتى اندلاع ثورة يناير وما تلاها من أحداث وتداعيات. وإذا نظرنا إلى هذه التحولات فى خطاب قضايا حقوق الإنسان فلابد من التوقف لنتأمل ساحة الخطاب الإعلامى المصرى فى علاقتها بساحات الخطاب الأخرى، وخاصة أنها تلعب دور تنظيم الكلام اليومى وتمارس تأثيرًا ضخمًا على ما يفعل وما يمكن أن يفعل فى مجال السياسة ومجالات الحياة اليومية المختلفة[٧]. فمتى يصبح خطاب حقوق الإنسان حاضرا باستمرار فى وسائل الإعلام المصرية ومتى يغيب هذا الخطاب أو يصبح محدودا وموسميا؟ وما محددات ذلك؟ أو بقول آخر لماذا يصبح خطاب وسائل الإعلام المصرية تجاه قضايا حقوق الإنسان مستمرا فى بعض الأوقات ومحدودا وموسميا فى أوقات أخرى؟

اتجاهات نظرية فى تفسير خطاب وسائل الإعلام تجاه قضايا حقوق الإنسان

تعمل وسائل الإعلام كمؤشر وناقل لخطابات قضايا حقوق الإنسان على مختلف ساحات الخطاب السياسية والقانونية والثقافية وخطابات الحياة اليومية كذلك، وهى من الناحية المثالية تمثل مجالا عاما قابلا للتعبير عن مختلف الآراء والتوجهات[٨]، إلا أن اختيار الأحداث المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان فى وسائل الإعلام يخضع لاعتبارات عديدة، كشفت عنها الأدبيات السابقة، نوجزها فيما يلى:

أولًا : تؤثر الخطابات السائدة على تغطية وسائل الإعلام للأحداث المختلفة وتنسخ أخبارها غالبا المواقف والآراء المهيمنة على قيم المجتمع أو على الأقل القيم السائدة لدى مجموعة اجتماعية مهيمنة، وهنا يؤكد رواد المدرسة النقدية على أن وسائل الإعلام تلتزم بالأيديولوجيا السائدة وتعتبر أدوات لنقل قواعد السلوك والقيم المهيمنة لأسباب اجتماعية وبنيوية مختلفة[٩]، وبالتالى تطرح قضايا حقوق الإنسان بطريقة مماثلة لغيرها من الموضوعات الاجتماعية والسياسية، كما أنها تعمل وفى الاتجاه نفسه على استيعاب الخطاب الذى يمثل تحديا وتجعله أقل تهديدا للوضع الراهن[١٠]، فى تأكيد على أن وظيفتها هى مساعدة أصحاب السلطة فى المجتمع على فرض نفوذهم، والعمل على دعم الوضع القائم.وتأسيسا على ذلك يمكن النظر إلى وسائل الإعلام على أنها جهاز لسلطة الدولة تقوم بدور من بين أدوار الدولة وأجهزتها التى تتعدد بتعدد مستويات التكوين الاجتماعى الأشمل، رغم وقوع هذه الأجهزة حصرا خارج المستوى السياسى[١١].

ثانيا: ارتباطا بما سبق يرى هابرماس أن نظم ووسائل الإعلام تتشابك بشكل وثيق مع الأنظمة والأحزاب السياسية والتجمعات السياسية مما يجعلها وسائط ووسائل أكثر تسيسا تنتج أخبارًا ومعلومات تخدم هذا النظام وتؤثر بالتالى على نوعية الأفكار والمعلومات والمناقشات المتداولة فى المجال العام[١٢]. وفى هذه الحالة لا تقدم وسائل الإعلام خطاب حقوق الإنسان كمفاهيم وقيم مجردة، بل إن موضوعات حقوق الإنسان أو ما يمكن أن نطلق عليه الخطاب الإعلامى بشأن حقوق الإنسان يتأسس من خلال انتقاء قضايا وأحداث من الواقع تحمل عملية تقديمها سمات ذات صلة وثيقة بالوظيفة السياسية التى تستهدفها القوى التى تعبر

عنها تلك الخطابات وتسعى نحو تحقيقها فى الواقع الذى تعمل فى إطاره[١٣].

ثالثا: وسائل الإعلام ليست مستقلة عن السلطة الاقتصادية والسياسية، وحتى فى المجتمعات الديمقراطية، يحتاج الإعلاميون إلى الوصول إلى الجهات السياسية الفاعلة للحصول على المعلومات[١٤]، وهنا لا يمكن إغفال متغير تأثير النظام السياسى على وسائل الإعلام حيث يمثل أكثر المحددات أهمية للتغطية الإعلامية فى الدول النامية[١٥]، ويشير إلى مقدار سيطرة الحكومة وهيمنتها بصورة رسمية أو غير رسمية على الإعلام، ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بدرجة الحرية التى تمارس بها وسائل الإعلام حقها فى نقد السياسات الخاصة بالدولة والحكومة[١٦]. وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أكدت الدراسات أن تأثير الإعلام على الحكومات يكون إيجابيا فى الأنظمة الديمقراطية بينما يكون سلبيا فى الأنظمة السلطوية، ففى الأولى يمارس الإعلام دور الرقيب الحر على ممارسات الحكومات بما يجعلها تحترم هذه الحقوق وهذا الدور معكوس فى المجتمعات السلطوية[١٧]، لأنه فى غياب الضغوط الديمقراطية يصبح دور الإعلام محدودا للغاية نظرا لغياب المنافسة السياسية بما يجعل الحكومات لا تقيم وزنا كبيرا للرأى العام وأقل استجابة له، وعندها يتحول إلى حارس أمين ولذلك يتعامل مع الانتهاكات بواحدة من طريقتين: إما التجاهل تماما أو وضعها فى إطار تبريرى كعقوبة مستحقة وضرورية لأغراض أمنية. لذلك يرى البعض أن حرية الإعلام أكثر أهمية فى تمكين الرأى العام وتفعيل دوره بصورة أكبر من المؤسسات الديمقراطية ذاتها[١٨].

رابعا: التغطية الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان كغيرها دائما انتقائية وتتداخل عوامل عديدة فى وضع أجندة وسائل الإعلام التى تخلق عالمًا لا يمكن أن يكون صورة دقيقة للعالم الموضوعى[١٩]، ولمفهوم الانتقاء والبروز أهمية كبرى فى تشكيل الخبر ومضمونه وفقًا لنظرية الأطر الخبرية حيث يختار المحررون أحداثًا بعينها ويتم إبرازها وإدخالها فى نص خبرى يمثل إطارًا للحدث، وعلى الرغم من أن الحقائق واحدة ولكن الجانب التفسيرى فى الإطار يمثل أهمية كبرى فى فهم النص حسب الإطار الذى تشكله كل وسيلة إعلامية فى سياقها العام. ويتيح تحليل الإطار الإعلامى تقديم تفسيرًا منتظمًا لدور وسائل الإعلام فى تشكيل الأفكار والاتجاهات خلال القضايا المطروحة، وذلك من خلال اختيار بعض الجوانب من الواقع وإبرازها فى النص الإعلامى[٢٠].

خامسا: تؤثر العوامل المهنية من جانب والعلاقة بين الإعلاميين والمصادر من جانب آخر على تغطية وسائل الإعلام، وتتصل العوامل المهنية بنوع القيم المهنية التى يعتمد عليها القائمون بالاتصال فى مجال الإعلام، والعوامل التى تحكم الممارسة الإعلامية. أما مصادر معلومات التغطية الإعلامية، فتمكن لتشابكات المصالح أن تعيد تشكيل الأحداث والوقائع قبل أن تمليها على ناقلى الأحداث، وهنا يؤكد بعض الباحثين على أن العلاقة بين الإعلاميين والمصادر هى التى تؤثر فى تحديد ما نقرأه أو نراه أو نسمعه من أخبار فى وسائل الإعلام، كما أنها تحدد ما إذا كانت وسائل الإعلام تعمل وكيلا للرأى العام وتؤثر فى صانع القرار أو أنها تتجاهل الرأى العام وتركز على التفاعل بين النخبة الحاكمة ووسائل الإعلام[٢١].

منهجية تحليل حضور الخطاب الإعلامى المصرى تجاه قضايا حقوق الإنسان

تشمل تحديد المقصود بهذا الخطاب، ثم توضيحا لمجتمع وعينة الدراسة من خلال تحديد مجالات الخطاب فى هذه الدراسة وأنماطه والفترة الزمنية التى انتج خلالها، فهى مرتبطة بسياق اجتماعى واقتصادى وسياسى يعمل فى إطاره، مما يؤثر على درجة حضور هذا الخطاب كما يلى:

أولًا: فى تعريف الخطاب بشكل عام فى أى مجتمع هو مجمل القول والفعل، وهو الممارسة الاجتماعية، ويقوم الخطاب الإعلامى بنقل هذه الممارسة الاجتماعية إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام(٢٢)، والخطاب هنا ليس فقط مجرد تعبير عن الممارسة الاجتماعية، لكنه كذلك يخدم أهدافا محددة هى على وجه التحديد ممارسة السلطة، لأنه يؤسس طرق الحديث والتفكير والفعل وينظمها(٢٣)، وتبرز أهمية ساحة الخطاب الإعلامى كونه يستوعب ساحات الخطاب الأخرى كالخطاب العلمى المتخصص والخطاب السياسى، كما تستوعب وسائل الإعلام الخطاب اليومى وتصنع منه حزما مختلفة(٢٤).

ثانيًا: على مستوى المجالات ولأن ساحة الخطاب الإعلامى المصرى تتألف من مجالات متعددة تقوم هذه الدراسة بدراسة الخطاب الإعلامى المصرى عبر ساحتى الصحافة والتليفزيون لعدة أسباب أولها: أنها تمتد عبر فترة زمنية طويلة مقارنة بغيرها من الساحات، ثانيها: أن وسائل الإعلام التقليدية لا تزال قوة مؤثرة على عملية صنع السياسة وعلى توجهات الرأى العام، وبالرغم من أهمية ساحة التواصل الاجتماعى وما نسب له من أدوار فى العقد الأخير من هذا القرن فإن الثابت أن حضور خطابات إعلامية بقوة على منصات التواصل الاجتماعى لا يضمن لها دائماً قوة التأثير أو القدرة على تغيير الرأى العام، بل لا بد من تعزيز

التغطية الإعلامية الاجتماعية من قبل وسائل الإعلام الرئيسية[٢٥]، كما أن ساحة التواصل الاجتماعى ليست حكرًا على الخطابات المهمشة، بل إنها ساحة مفتوحة لحضور الخطاب المهيمن كذلك[٢٦]، وهو ما ينقلنا إلى المستوى الثالث الخاص بأنماط الخطاب التى تتصدى لها هذه الدراسة.

ثالثًا: مع التسليم بأنه لا يوجد خطاب إعلامى واحد على هاتين الساحتين ساحة الصحافة وساحة التليفزيون، إنما هناك عدد من الخطابات المتصارعة وغير المكتملة والملتبسة والمتعارضة[٢٧]، يبرز فى تحليلنا هنا نوعان محددان من الخطابات أحدهما الخطاب الإعلامى المعبر عن المواقف الرسمية بشأن حقوق الإنسان ممثلا فى خطاب الصحافة الحكومية والقنوات التليفزيونية الحكومية ويعرف هذا الخطاب بأنه وجهات نظر وأطروحات وتفسيرات ومقترحات يقدمها من يتحدثون باسم السلطة التنفيذية وبالطبع تكمن أهمية هذا الخطاب من منطلق أنه يعبر عمن يملكون أدوارًا أكبر وأكثر تأثيرًا فى الواقع وهذا ما يمنحه الأهمية والدور المهيمن بحكم ما يتوفر له من معطيات ونفوذ[٢٨]، والنوع الثانى يتمثل فى الخطابات المعارضة والتى تعرف بأنها تعمل فى ذات المجال الذى تمارس فيه الخطابات المهيمنة سيطرتها وأنها بمثابة خطابات بديلة لا تسعى نحو تقديم نفس الرؤى للعالم كتلك التى تقدمها الخطابات المهيمنة والسائدة[٢٩] وتتمثل فى هذه الدراسة فى الصحف الحزبية والخاصة والقنوات التليفزيونية الخاصة.

رابعًا: على المستوى الخاص بالفترة الزمنية التى أنتج خلالها الخطاب الإعلامى وما يرتبط بها من سياق اجتماعى واقتصادى وسياسى فهى تمتد فى هذه الدراسة منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين وحتى

أواخر العقد الثانى من القرن الحالى، وهى فترة شهدت تغيرات وتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية عديدة أثرت على ساحة الخطاب الإعلامى وتعدد مجالاته وأنواع خطاباته وسماتها وأهمها التغيرات الجوهرية فى أيدولوجيا النظام السياسى منذ أواخر السبعينيات فقد حدث تحول من الاشتراكية إلى الليبرالية التى كانت تعنى فى بعض مضامينها الانفتاح على الخارج بكثافة عالية، وقد ساعد على ذلك عوامل كثيرة منها إدراك المجتمع لضعفه فى مواجهة القوى العالمية، وتحولها إلى بلد تابع مثل غيرها من دول المنطقة(٣٠).

وتستند الدراسة فى رصدها لحضور الخطاب الإعلامى المصرى تجاه قضايا حقوق الإنسان والكشف عن محدداته عبر ساحات هذا الخطاب وأنماطه المختلفة إلى أسلوب التحليل من المستوى الثانى، فهو يتيح توسيع قاعدة البيانات الخاضعة للتحليل، كما يقدم إضافة معرفية نوعية للتراكم العلمى والبحثى، لما ينطوى عليه من رؤية متكاملة قائمة على مراجعة مختلف الرؤى والتيارات البحثية الواردة ضمن طيات التراث العلمى فى المجال البحثى المعين، كما يهتم بدراسة دلالة التغيرات التى تطرأ على الظاهرة خلال فترة زمنية معينة(٣١).

حضور الخطاب الإعلامى المصرى تجاه قضايا حقوق الإنسان ومحدداته

من مراجعة الأدبيات السابقة يمكن تقسيم درجة حضور الخطاب الإعلامى المصرى تجاه قضايا حقوق الإنسان إلى ثلاث فترات رئيسية اتسمت الأولى التى تمتد منذ منتصف الثمانينيات حتى أواخر التسعينيات من القرن العشرين بالموسمية ومحدودية التناول ثم حدث صعود تدريجى فى أخرها وانتقال إلى الاستمرارية وكثافة التناول خلال الفترة الثانية التى تغطى العقد الأول من هذا القرن وبلغ هذا الاهتمام ذروته قبل وأثناء ثورة يناير ٢٠١١، ثم بدأ هذا

الاهتمام فى الهبوط التدريجى والعودة مرة أخرى إلى سمة الموسمية. واستنادا إلى هذه النتائج التى سيتم تناولها بعد قليل يكشف البحث عن ثلاثة محددات رئيسية يمكن النظر إليها كمتغيرات مستقلة يؤثر حضورها وشدته ومدى تفاعلها وارتباطها مقابل غياب أحدها على درجة حضور الخطاب الإعلامى المصرى تجاه قضايا حقوق الإنسان. يتصل **المتغير الأول:** بالبعد الدولى والضغوط الخارجية ونوعها والتحولات السياسية العالمية وعلاقتها بمكانة حقوق الإنسان فى الخطاب السياسى العالمى والعلاقات الدولية والموقف الرسمى المحلى من كل ذلك. أما **المتغير الثانى** فيرتبط بالأحداث الداخلية المصرية التى تشكل موضوعات لقضايا حقوق الإنسان يمكن لوسائل الإعلام تغطيتها إضافة إلى التحولات التى مر بها المجتمع المصرى على الصعيد السياسى والاجتماعى والاقتصادى. ويتمثل **المتغير الثالث** فى درجة الحرية التى تتمتع بها وسائل الإعلام فى ظل النظام السياسى وهامش الحرية الذى تتحرك داخله وأنماط الملكية المتاحة. وعلى الرغم من أن المتغير الأخير الخاص بحرية وسائل الإعلام هو فى ذاته حق من حقوق الإنسان، فقد تم فصله فى هذه الدراسة كمتغير مستقل بالنظر إلى أهميته القصوى*[٣٢] ولاعتبارات الدراسة فقط. ويمكن

* أبرز وثائق الشرعية الدولية وهى الميثاق العالمي لحقوق الإنسان قد أكد صراحة فى مادته التاسعة عشرة على حرية كل إنسان فى أن يفكر ويبحث ويتحدث ويكتب ويعبر عن رأيه ويستقى المعلومات من مصادرها الأصلية وحقه فى أن يعيد بثها وتداولها بكل الوسائل ومن ثم يمارس حقه فى إبداء الرأى والتعبير عبر الوسائل المختلفة. كما أضافت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدا جديدا لحرية الإعلام فى البيان الدولى الذى أصدرته عام ١٩٦٦ أيضا مؤكدا أن الحق فى حرية التعبير يتضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل نوع ونشرها عبر كافة الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية. والحق فى الإعلام ليس فقط وسيلة للحصول على المعلومات أو التعبير بالمعنى الضيق، لأنه يعتبر فى المقام الأول وسيلة لتمكين الجمهور الرقابة على أنشطة الحكومة وغيرها من المؤسسات، وأبعد من ذلك، يشكل التمتع بحق فى الإعلام تأثيراً ملموساً فى إشاعة ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالانتهاكات الواردة عليها، كما قد يسهم باستخدام قوة تأثير

اعتبار هذه المتغيرات الثلاثة هى المفسرة لدرجة حضور خطاب وسائل الإعلام المصرية تجاه قضايا حقوق الإنسان ما بين سمة الموسمية من جانب والاستمرارية من جانب آخر. وهو ما نوضحه فيما يلى:

الفترة الأولى: تشير نتائج الدراسات السابقة إلى أنه خلال الفترة التى تمتد منذ منتصف الثمانينيات حتى أواخر التسعينيات من القرن العشرين كانت وسائل الإعلام المصرية تخصص مساحة محدودة فى الصحافة ووقت محدود للغاية فى الإذاعة والتليفزيون لتناول قضايا حقوق الإنسان وتتركز فى مواسم معينة وخاصة المناسبات العالمية والأحداث الساخنة الجارية أو عند الحديث عن المنظمات العالمية والأهلية التى يرتبط اسمها بهذا التعبير، أو عند متابعة حدث أو تطور داخلى[٣٣]، مع ملاحظة أننا نتحدث خلال هذه الفترة عن خطاب واحد تقريبا على ساحتى الصحافة والتليفزيون وهو الخطاب المهيمن الذى يمثل من يتحدثون باسم السلطة، فالدولة فى مصر كانت تسيطر بشكل كامل عن طريق الملكية والإدارة الحكومية المباشرة على كل الخدمات الإذاعية والتليفزيونية وهو ما يعنى أنها تتحكم فى توجيه المواد الإعلامية التى تبث عبر هذه الخدمات، وكانت توجه كافة الصحف القومية فالحكومة هى صاحبة الأغلبية فى مجلس الشورى وهو المجلس الذى كان يملك هذه الصحف ويقوم بتعيين رؤساء تحريرها وفق قانون سلطة الصحافة لعام ١٩٨٠ واستمر ذلك

الإعلام لإرسال رسائل هادفة لمن لديهم القدرة على وضع حد للانتهاكات، والتأثير على من لهم سلطة إصدار القرار لدفعهم على تغيير الواقع من خلال استخدام وسائل الإعلام المتاحة، لقد أكد على ذلك إعلان الحق فى الوصول إلى المعلومات حيث اعتبر أن " ضمان الحق فى المعلومات أمر حاسم لاتخاذ قرارات مستنيرة، للمشاركة فى الحياة الديمقراطية، لرصد الإجراءات العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، كما يمثل أداة قوية لمكافحة الفساد، وأن الحق فى الإعلام له دور فعال فى تحقيق تمكين الشعب، وتعزيز ثقة المجتمع المدنى، وتعزيز المساواة بين جميع الفئات فى المجتمع.

الوضع وفق قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦[٣٤] وبالرغم من أن القانون الأخير كان يعطى للأحزاب حق إصدار الصحف، فإن الصحف الحزبية سواء التى كان يصدرها الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة كانت تعتبر جزءا من النظام السياسى القائم فى ذلك الوقت[٣٤].

وبالتالى يمكن تفسير سمة الموسمية والمحدودية خلال هذه الفترة فى ضوء غياب المتغير الثالث المتصل بدرجة الحرية التى تتمتع بها وسائل الإعلام فى ظل النظام السياسى وهامش الحرية الذى تتحرك داخله، وعدم تأثير حضور المتغيرين: الأول المتصل بالضغوط الخارجية، والثانى الخاص بالأحداث الداخلية المصرية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان، فالمتغير الأول الذى كان حاضرا على الأقل منذ بداية التسعينيات مع انتهاء الحرب الباردة كما سبق التوضيح، لم يكن مؤثرا ربما كونه كان فى بداية التشكيل وفى نطاق الدبلوماسية والسياسة والضغوط الناعمة أكثر من محاولات فرضه بالقوة واستخدامه كأداة ضغط تتخذ طابع الخشونة، كما سيتضح عند تناول الفترة التى ازداد خلالها الاهتمام، أما المتغير الثانى فهو حاضر دائما من خلال الأحداث الداخلية التى تتصل بقضايا حقوق الإنسان، والتى يمكن لوسائل الإعلام تغطيتها إلا أن تناولها يتطلب توافر المتغير الثالث وربما الأهم الأول بشكل مغاير لطريقة عمله خلال هذه الفترة.

الفترة الثانية: رصدت العديد من الدراسات صعود الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان بشكل يتجاوز موسمية التناول خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، وبلغ هذا الاهتمام ذروته بشكل لافت للنظر قبل يناير ٢٠١١، على مختلف ساحات الخطاب ومجالاته سواء فى الصحافة أو التليفزيون، وعبر مختلف أنواع الخطابات سواء المهيمن أو المعارض وإن كان هناك اختلاف بينهم فى كثافة الاهتمام والهدف من التناول وطريقة التوظيف،

حيث سادت الرؤية الرسمية فى معالجات الخطاب المهيمن وجاء كخطاب تبريرى لوجهات النظر الرسمية ورؤية النظام بأسلوبين متناقضين الأول: يعلى من إطار المؤامرة، والاكتفاء بدور الحارس الأمين على النظام والمدافع عنه والمشيد بإنجازاته وأداء أجهزته المختلفة[٣٦]، والثانى: من خلال الإشارة المتكررة إلى كون الحقوق قائمة ومتحققة وذلك عبر خطاب تأكيد وتثبيت يفند خطاب النفى الذى تقدمه خطابات القوى المعارضة التى قدمت الحقوق باعتبارها منتقصة أو منتهكة أو غائبة كلية وهو ما يؤكد تأثير نمط الملكية ومرجعية القوى السياسية المنتجة لخطابها على سمات وأهداف المعالجة[٣٧] إلا أنه فى كل الحالات كان هناك صعود واضح لسمة استمرارية حضور الخطاب على مختلف ساحات الخطاب وأنواعه، فعلى ساحة الصحافة تشير الأدبيات السابقة إلى أنه خلال هذه الفترة صارت قضايا حقوق الإنسان مطروحة بشكل شبه يومى وباتت كثيرٌ من الصحف لا سيما الخاصة والحزبية تخصص مساحات ثابتة لتغطية نشاط حقوق الإنسان والمجتمع المدنى، كما خصصت بعض الصحف الخاصة أبوابا ومساحات ثابتة لتناول قضايا حقوق الإنسان، حتى الصحف القومية التى تخضع سياساتها التحريرية لاعتبارات أكثر تعقيدا من الصحف الحزبية والخاصة اهتمت بقضايا حقوق الإنسان وتغطية أنشطة المنظمات العاملة فى هذا المجال فى إطار المحددات العامة لسياستها التحريرية[٣٨]. وفى الإطار نفسه خلصت عدة دراسات ركزت على معالجة الصحف المصرية لقضايا حقوق الإنسان خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ إلى كثافة اهتمام خطابات الصحف المصرية خاصة الصحف الخاصة والحزبية بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان من خلال تزايد عدد الموضوعات والصفحات بشكل يكاد يكون دوريا وفى صفحات متنوعة، مع توظيف كل الأشكال الصحفية من مقالات وتحقيقات وحوارات وبريد قراء فضلا عن

استخدام الصور بكثافة مع توظيف الكاريكاتير والأسلوب الساخر[٣٩]. وفى ساحة التليفزيون تشير نتائج الدراسات السابقة إلى أن برامج الأحداث الجارية، التى اتخذت منها القنوات الخاصة فى ذلك الوقت أسلوبا جديدا فى التحايل على القيود التشريعية المقيدة لحرية الإعلام حققت نجاحا استثنائيا فى تناول القضايا ذات الصلة المباشرة بحقوق الإنسان بأنواعها المختلفة[٤٠]. وإذا انتقلنا إلى فترة ذروة اهتمام الخطاب الإعلامى المصرى بقضايا حقوق الإنسان فى مرحلة ثورة يناير عبر مختلف ساحاته وأنواعه سنجد أن نتائج الدراسات السابقة تشير إلى أن هذا الخطاب كان أكثر انفتاحا عن مثيله فى المراحل السابقة فدائما كان يستحضر فى مفرداته ومنطلقاته شعارات الثورة وأهدافها وما تسعى لتحقيقه بغض النظر عن مدى إيمان القوى السياسية التى تعبر عنها وسائل الإعلام المختلفة بهذه الأفكار والشعارات والمنطلقات من عدمه[٤١].

ويمكن تفسير صعود خطاب حقوق الإنسان فى وسائل الإعلام المصرية خلال هذه الفترة فى ضوء حضور المتغيرات الرئيسية الثلاث، التى كان لكل منها تأثيرًا واضحًا فى بروز سمة الاستمرارية، والتى أسهم حضورها جميعا فى كثافة الاهتمام، فعلى مستوى المتغير الخاص بحرية وسائل الإعلام، يشير باحثون إلى أنه لا يمكن إنكار مظاهر التحسن النسبى فى أوضاع حرية الصحافة والإعلام فى بعض الدول العربية خلال الأعوام ٢٠٠٢- ٢٠٠٦ كاستجابة للضغوط الداخلية وربما للضغوط الخارجية غالبا، فقد شهدت هذه الفترة اتساع هامش حرية الرأى والتعبير فى العديد من الصحف العربية الحزبية والخاصة التى مارست النقد الصريح للسياسات والرموز الحاكمة سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى والاجتماعى وذلك فى إطار الأفق الرحب من حرية التعبير الذى أتيح من خلال الفضائيات وشبكة المعلومات الدولية والإنترنت فى ظل انحسار مفهوم السيادة الإعلامية للدولة واستحالة إخفاء أى

حكومة للأحداث التى تقع داخل حدودها[٤٢]. وفى السياق نفسه يؤكد باحثون آخرون على أن مسيرة الإعلام المصرى تحديدا فى الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ شهدت العديد من التطورات أهمها اتساع الحراك الإعلامى بظهور وتمكين الصحف الخاصة المستقلة وتطور الإعلام الفضائى بكل أشكاله وزيادة قنواته وانتشار الإنترنت وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وظهور الفيس بوك والمدونات خاصة بين الشباب، وهو ما أدى إلى زيادة النقاش حول قضايا حقوق الإنسان، وهنا يؤكد آخرون على الدور المميز للصحافة الخاصة ومساهمتها فى تعدد الأصوات الإعلامية عامة والصحفية خاصة وهو ما أضاف مكسبا لصالح قضايا حقوق الإنسان، والانتهاكات التى تتم لها بصورة خاصة، فقد أبدت اهتمامًا غير مسبوق بقضايا حقوق الإنسان، وأفردت مساحات واسعة لتغطية قضاياه، وأسهمت فى مناقشة ملفات كانت تعد تابوهات على نطاق واسع وخلقت حولها نقاشا عاما[٤٣]. مع ملاحظة أن الصحف الخاصة لم يكن لها وجود يذكر خلال السبعينيات والثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات ثم أصبح وجودها مؤثراً بعد توالى ظهور الإصدارات الصحفية بعد صدور قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦[٤٤]. أما القنوات الخاصة والتى ظهرت أواخر عام ٢٠٠١ عن طريق تسهيلات المنطقة الإعلامية الحرة، وبالرغم من سقف الحرية المنخفض لها فى تغطية الأحداث السياسية فى ذلك الوقت وفى الحدود التى سمح بها النظام فى إطار توظيفها لتكون متنفسا للمواطن المصرى، فإنه لا يمكن إنكار الدور المهم الذى لعبته فى حالة الحراك السياسى، وتناول قضايا حقوق الإنسان خلال البرامج الحوارية اليومية، التى برزت كظاهرة فى ذلك الوقت وتزايد عددها وامتدت مساحتها الزمنية على الخريطة البرامجية لهذه القنوات[٤٥].

وفيما يتصل بتأثير المتغير الثانى المتعلق بالبيئة الداخلية فى مصر فقد شهدت هذه الفترة العديد من التطورات فى سياق زيادة الاهتمام بمفردات حقوق الإنسان أبرزها اتساع مساحة الاحتجاج فى المجتمع المصرى خلال هذه الفترة رأسيا وأفقيا وتنوع أشكاله بين إضراب واعتصام وتظاهر وشكوى اجتماعية وإضراب عن الطعام فى بعض الحالات[٤٦]، ومثلت مجموعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة، إضافة إلى الواقع السياسى المأزوم دوافع قوية لصعود الحركات الاجتماعية وتطورها، فبعد أن كانت الحركات الاجتماعية المصرية ذات طابع سياسى نخبوى تحولت إلى طابع اقتصادى اجتماعى سياسى والطابع السياسى للحركات تحول من الاهتمام بالقضايا ذات الطابع القومى مثل دعم الانتفاضة الفلسطينية ومواجهة غزو العراق إلى الحركات المرتبطة بطبيعة النظام السياسى المصرى وقضايا التغير ومن الشعارات السياسية الكبرى المجردة، إلى المطالب الواقعية الملموسة ومن أماكن معينة داخل القاهرة إلى أماكن أخرى لم تكن موجودة من قبل[٤٧]، وهنا أكد الباحثون على أن المرحلة التى تمتد من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١ تعد من أكثر مراحل التاريخ المصرى الحديث ديناميكية فيما يتعلق بنشاط حركات الاحتجاج الاجتماعى[٤٨]، فقد انفجرت الاحتجاجات وتصاعدت بشكل أصبحت معه ظاهرة اجتماعية، ومشهدًا متكررًا من مشاهد الحياة اليومية بمشاركة مختلف الفئات الاجتماعية* [٤٩] فهناك فئات احتجت من أجل تحسين ظروف

* شهدت الحياة السياسية المصرية منذ عام ٢٠٠٤ ظهور العديد من حركات الاحتجاج أو التجمعات السياسية التى جعلت من المظاهرات والوقفات الاحتجاجية أسلوبا أساسيا للعمل. أولى وأبرز هذه الحركات على الإطلاق هى الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية التى تكونت فى ديسمبر ٢٠٠٤ على يد مجموعة من السياسين والأكاديميين والفنانين والكتاب من مختلف ألون الطيف السياسى، والتى قامت بشكل أساسى على منح قضايا الداخل الوطنى الأولوية، وقد حققت هذه الحركة نجاح أدى إلى نشأة عدد كبير من الحركات والمنظمات المماثلة ، مثل حركة استقلال

العمل كما أن هناك فئات احتجت بسبب ظروف اقتصادية، بينما احتجت فئات ثالثة بسبب اعتبارات سياسية بحتة كالمطالبة بالإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى، بينما توجد فئات احتجت بسبب تجاوزات النظام السياسى على حقوق البشر وحرياتهم[٥٠]، وهو ما اقترن بتأسيس عدد غير مسبوق من الجماعات السياسية السلمية المعارضة خلال هذه الفترة. وعلى المستوى السياسى شهدت هذه الفترة عددًا من التحولات فى المناخ السياسى نشرت الشعور بإمكانية التغيير مثل التعديلات الدستورية[٥١] والانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين مرشحين متنافسين، ثم الانتخابات البرلمانية وما صاحبها وما تلاها من اتساع مجال النقاش العام حول الحقوق السياسية والمدنية[٥٢]. كما حدث تطور بارز فى سياق زيادة الاهتمام بمفردات حقوق الإنسان خلال هذه الفترة تمثل فى إنشاء ثلاث مؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان إحداها ذات اختصاص عام وواسع وهى المجلس القومى لحقوق الإنسان[٥٣]، واثنتان متخصصتان وهما المجلس القومى للأمومة والطفولة والمجلس القومى للمرأة*[٥٤]، بجانب ذلك زاد عدد المنظمات الحقوقية غير الحكومية فى المجتمع وتنوع مجلات اهتماماتها، وهى منظمات بدأت بخفوت وبطء مع بداية

الجامعة ٩ مارس، أما ذروة موجة الحركات الاحتجاجية فى المجتمع المصرى فى السنوات التى سبقت يناير مباشرة فقد جاءت مرتبطة بأحداث إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨.

* من بين مفردات الاهتمام أيضا: إنشاء مكتبين لحقوق الإنسان فى وزارة الخارجية ولدى النائب العام وتدريس حقوق الإنسان فى بعض الكليات الجامعية. أما المجلس القومى لحقوق الإنسان فقد كان إنشاءه علامة تقدم فى مجال حقوق الإنسان فى مصر، والمجلس ذو اختصاص عام بحماية حقوق الإنسان وكفالتها ويختص بوضع خطة عمل قومية لتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان فى مصر، والتعاون مع المنظمات الدولية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان بما يسهم فى نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوعية المواطنين بها. وتم انشاؤه وفقا للقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣، وذلك وفقا لإعلان باريس بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والتى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٣.

الثمانينيات[٥٥] بعدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، ليزداد عددها خلال العشرية الأولى من القرن الحادى والعشرين ويصل إلى المئات فى نهاية هذه العشرية، وفى هذا الإطار يشير الحقوقيون إلى أنه اعتبارًا من عام ٢٠٠٥ اكتسبت الأشكال القانونية العاملة فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان اعترافا مجتمعيّا متزايدا، وإقبالا شديدا على أنشطتها، كما شهدت بعض التسهيلات التى كانت تقدمها إليها البيروقراطية المصرية حسب نوع النشاط الذى تقوم به**[٥٦]. وتشير الدراسات السابقة إلى أن هذه المنظمات لعبت دورًا حقيقيا خلال هذه الفترة فى دفع مسيرة التنوير الحقوقى والوعى بأهمية قضايا حقوق الإنسان وكان لجهودها أثرًا فى تجاوب الحكومة المصرية واستجابتها لكثير مما أكدت عليه فى مطالبها وتقاريرها[٥٧]. كما تؤكد نتائج الدراسات أن العاملين فى منظمات حقوق الإنسان العالمية والمحلية والتقارير الصادرة عنها كانوا من بين أهم المصادر التى استخدمتها الصحف الخاصة والحزبية كمصادر صحفية للأخبار وفى طرح العديد من القضايا خلال هذه الفترة[٥٨].

وعلى مستوى المتغير الأول المتصل بالبعد الدولى والضغوط الخارجية فلا يمكن القول بأن هذا الاهتمام كان بمعزل عن الاهتمام العالمى بتلك القضية وبممارسة المزيد من الضغط بمستويات شتى من أجل احترام حقوق الإنسان، حتى وإن تحول هذ الاهتمام فى بعض الأحيان على يد بعض القوى الكبرى إلى وسيلة للتدخل فى الشئون الداخلية، واستخدامها كوسيلة من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية بحتة ولاعتبارات لا تخلو من الانتهازية[٥٩]، ومن مظاهر ذلك قيام معظم الدول الغنية والمؤسسات المالية الدولية بربط معدلات مساعدتها الاقتصادية والعسكرية ومساندتها السياسية للدول النامية

** أسهم القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢- بإعطائه الحق للجمعية بالعمل فى أكثر من ميدان اجتماعى-فى تزايد عدد الجمعيات التى تضع ميدان حقوق الإنسان ضمن ميادين عملها.

بمعدلات احترام حقوق الإنسان ودرجات التطور الديمقراطى وممارسة الحريات العامة[٦٠] وكان مجرد استخدام حقوق الإنسان كورقة للضغط أو الإحراج السياسى بين الدول يشهد بتزايد أهمية هذه القضية فى النظام العالمى[٦١]، وفى هذا الإطار كانت مصر ضمن دائرة الاهتمام العالمية، وكان النظام فى ذلك الوقت لديه حساسية تجاه الانتقادات الخارجية والرأى العام الدولى بخصوص مستوى احترام حقوق الإنسان[٦٢]، وخاصة بعد الضغوط والتهديدات الخارجية التى تعرض لها العالم العربى بفعل الإملاءات الأمريكية عقب أحداث ١١ سبتمبر تحت دعوى مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان[٦٣]، فى إطار ثلاث استراتيجيات أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية بين يوليو ٢٠٠٢ وفبراير ٢٠٠٣ حملت ملامح التغيير فى النظام الدولى خلال هذه المرحلة، حيث جاءت بمرجعية أخلاقية جديدة حول الخير والشر، متمثلة بالشرعية الأمريكية[٦٤]، واعتماد القوة العسكرية بدلا من القانون الدولى لحفظ السلام العالمى، حتى لو كلف ذلك أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالمهمة منفردة وتقليص مفهوم السيادة للدولة القومية، وإعلان الإرهاب من أعمال الحرب يتولاه السلاح بدلا من القانون، ومنح السلام العالمى مفهوما جديدا مرتبطا بمبادئ الديمقراطية، وإعلان حق شعوب العالم أجمع فى التمتع بالحرية والعدالة[٦٥]، وصاحب هذا الإعلان مبادرة حول الشرق الأوسط الكبير، تعد فيها دول المنطقة بالديمقراطية والتنمية، وكان على الأنظمة العربية أن تفهم من تلك الإشارات أن الضمانات التى وفرتها الحرب الباردة للأنظمة فى الداخل تحت مبدأ السيادة لم تعد قائمة[٦٦]، وعقب احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ وانفرادها بمقدرات القوة أعلن الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت أن سقوط صدام حسين هو بداية الحرب على كل الديكتاتوريات فى المنطقة العربية[٦٧]، وأعلنت وزارة الخارجة الأمريكية عام ٢٠٠٤ "أن تعزيز احترام حقوق الإنسان العالمية يعد

بعدًا مركزيًا للسياسة الخارجية الأمريكية"[٦٨]، لذا حرصت كل الدول على إبراز التزامها بحقوق الإنسان لمواجهة أى ذرائع للتدخل الخارجى فى شئونها الداخلية[٦٩]. وقد استفادت المنظمات الحقوقية والحركات الاجتماعية الجديدة التى سبق توضيح دورها من هذه الضغوط عبر خاصية أضافها بعض الباحثون للحركات الاجتماعية الجديدة خلال هذه الفترة وهى خاصية الاستقواء بالخارج فى محاولة الاستفادة من ضغط المؤسسات والقوى العالمية على النظام السياسى حتى يرضخ لتحقيق مطالبها ويرجع هذا الاستقواء إلى إدراك قادة هذه الحركات الاجتماعية لضعف الدولة أمام القوى الخارجية برغم استئسادها على من بالداخل، ومن خلال الاستعانة بالخارج فهى تلوى ذراع الدولة للاستجابة لمطالبها، خاصة أن ضعف الدولة أمام الخارج كان مسألة مرصودة[٧٠]. كما استفاد بعضها فى عمله من الميزانيات الضخمة التى خصصها المعسكر الغربي لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الشرق الأوسط[٧١]. وبالتالى أثر حضور المتغيرات الثلاثة وتفاعلها على استمرارية الخطاب الإعلامى تجاه قضايا حقوق الإنسان، إلى أن تبدلت الظروف وغاب معها متغيران من المتغيرات الثلاثة خلال الفترة الثالثة.

الفترة الثالثة: فى الفترة الثالثة عادت سمة موسمية الخطاب الإعلامى تجاه قضايا حقوق الإنسان للبروز مرة أخرى فقد خلصت الدراسات إلى انخفاض المدة الزمنية فى برامج القنوات الخاصة والحكومية عند تناول قضايا حقوق الإنسان إلى أقل من ربع ساعة[٧٢]، وإلى تركيز الخطاب الإعلامى على قضايا حقوق الإنسان فى مواسم الانتخابات وإعداد الدستور فقط، ويلاحظ أن تناول قضايا حقوق الإنسان أو الإشارة إلى المصطلح أصبح يرتبط بالمناسبات العالمية وأهمها أثناء الاستعراض الدورى الشامل الذى يتم بموجبه استعراض أوضاع حقوق الإنسان فى كل دولة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بشكل

دورى والذى يتم كل أربع سنوات برعاية مجلس حقوق الإنسان ويوفر فرصة لكل دولة لكى تعلن الإجراءات التى اتخذتها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها فى هذا المجال[٧٣]. أو عند زيارات الرئيس الخارجية وخاصة للدول الأوربية وما يرتبط بهذه الزيارات من جدل داخل هذه الدول وفى وسائل إعلامها حول ملف حقوق الإنسان فى مصر، وينعكس هذا الجدل على خطاب وسائل الإعلام المصرية، أو عندما يتم التطرق للقوانين أو القضايا المتصلة بمنظمات حقوق الإنسان ومسألة التمويل الخارجى.

ويمكن تفسير عودة هذه السمة فى ضوء الغياب النسبى المتغير الأول والمتغير الثالث أما المتغير الثانى الذى تم التأكيد على أنه حاضر دائما فلم يكن له تأثير خلال هذه الفترة، وربما أضيف له بعد جديد أسهم فى العمل بشكل سلبى على استمرارية وكثافة تناول قضايا حقوق الإنسان وهو العمليات الإرهابية التى تشهدها مصر منذ بداية هذه المرحلة، واعتبار عودة الأمن والأمان ودحر الإرهاب هو الأولوية فى خطاب السلطة، واقترن بذلك غياب تأثير الحركات الاجتماعية والمنظمات الحقوقية[٧٤] التى كانت من بين أهم عوامل الاهتمام وكثافة التناول خلال الفترة الثانية. كما لجأت الدولة لإصدار عدد من التشريعات التى من شأنها التأثير السلبى على تواجد بعض القوى السياسية من ناحية كقانون التظاهر وقانون الجمعيات الأهلية وقانون الإرهاب[٧٥]. كما تصدرت قضايا الإرهاب والتطرف أولويات التحرك الدولى لمصر فى المحافل الإقليمية والدولية[٧٦].

وفيما يتصل بتأثير المتغير الثالث، تنامى ظاهرة إعلام الحشد والتعبئة، وتراجع هامش الحريات الإعلامية نسبيا فمع تنامى الظاهرة التى أصبحت أحد أهم ملامح الخطاب الإعلامى المصرى، الذى تحول إلى إعلام أحادى الاتجاه يفتقر لقدر كاف من التوازن والمصداقية. وأرجع البعض ذلك إلى أن المزاج

السياسى فى سياق مواجهة تمدد حالة العنف قد جعل من مسألة الحريات وتداول المعلومات وحرية الإعلام مسألة ثانوية[٧٧]، لذلك بين الحين والآخر تثار العديد من التساؤلات حول حدود استقلالية الإعلام وحريته فى الموضوعات التى يطرحها، والإجابة على هذه التساؤلات تقود دائما إلى جدل كثيف حول مسألة العلاقة بين الأمن والحرية.وعلى مستوى المضمون تراجع بمرور الوقت المحتوى السياسى فى الخطاب الإعلامى على مختلف ساحاته وأنواعه فى مقابل زيادة جرعة المواد الترفيهية.

وفيما يتصل بتأثير المتغير الأول فقد حدثت تحولات مهمة فى بنية العلاقات الدولية خلال هذه المرحلة أدت إلى التراجع عن القضايا ذات الاهتمام العالمى وقضايا حقوق الإنسان، مقابل قضايا أخرى باتت تشكل محوراً فى كل التفاعلات الدولية، كقضايا الإرهاب والعنف التى لم تعد قاصرة على دولة من دون أخرى، ومن أهم هذه التحولات بروز قوى فاعلة خارج إطار الدول، كالحركات الإسلامية بكل تشكيلاتها، والحركات الشعبوية فى أكثر من دولة أوروبية[٧٨]. والأخيرة يتم وصفها كموجة جديدة انتشرت فى أجزاء كثيرة من العالم تقوم بالهجوم على مبادئ حقوق الإنسان، والتحريض على المؤسسات الديمقراطية، تزامن كل ذلك وارتبط بتداعيات الربيع العربى الذى كان كما يرى بعض علماء السياسة أحد مسببات بداية الأفول الديمقراطى، وتراجع الاهتمام بخطاب حقوق الإنسان، خاصة مع انسحاب دول الغرب الأوروبى بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية، من الدفاع عن هذه القضايا وتحولها إلى التركيز على الداخل، مع انتشار مشكلات الأمن والهوية على خلفية موجات الإرهاب العالمى وأزمات الهجرة واللاجئين وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتردى النظم الصحية داخل عدد من هذه الدول، وفى مقابل كل ذلك كان الصعود الصينى والروسى على مسرح السياسة العالمية وتأسيسهم لنموذج عالمى جديد يحصد

الإعجاب والتأييد والتقليد فى آسيا وشرق أوروبا والشرق الأوسط[٧٩]، وهو ما دفع عددًا من ممارسى السياسة والباحثين إلى التأكيد على عودة ما يسمى الحرب الباردة الجديدة[٨٠]، وبالرغم من أنه ما زال مبكرا الحكم على ما ستفضى إليه الأمور لتعقيد وتركيب المشهد الدولى والإقليمى على حد سواء، فإن المشهد الدولى كما هو واضح فى الوقت الراهن يتميز بمسار تراجعى لقوى كانت تتحكم بالمسار العالمى، أى الغرب،- وتفرض رؤيتها وأولوياتها التى كان من أهمها قضايا حقوق الإنسان- ومسار صاعد لمجموعة دول كانت فى مرتبة أدنى لكنها استطاعت أن تفرض واقعها وتتصدى لهيمنة الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص[٨١].

استخلاصات ومناقشة وحدود

يُظهر التحليل أن الخطاب الإعلامى المصرى تجاه قضايا حقوق الإنسان من حيث الحضور ما بين الموسمية والاستمرارية خلال الفترة الممتدة منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حتى أواخر العقد الثانى من القرن الحالى قد انتقل من سمة الموسمية خلال منتصف الثمانينيات حتى أواخر التسعينيات إلى سمة الاستمرارية خلال العقد الأول من القرن الحالى ثم عاد مرة أخرى لسمة الموسمية، وبالنظر إلى المتغيرات الثلاثة المفسرة لدرجة الحضور، يبدو أن حضور متغير واحد فقط أو متغيرين غير كاف حتى تتوفر سمة الاستمرارية فى تناول قضايا حقوق الإنسان، وإنما لابد من حضور المتغيرات الثلاثة معا.

أولًا: الضغوط الخارجية فى الفترة الأولى تختلف من حيث قوتها وخشونتها عن تلك التى تمت ممارستها فى الفترة الثانية، وربما كان لذلك تأثير على موسمية التناول وخاصة أن لها علاقة بالمتغير الثالث المتصل بحرية الإعلام باعتباره حقًا من حقوق الإنسان.

ثانيًا: كان حضور متغير حرية الإعلام أو اتساع الهامش الذى تتحرك داخله وسائل الإعلام هو المتغير الذى غاب عن الفترتين اللتين اتسمتا بموسمية التناول، بينما حضر فى الفترة التى اتسمت بالاستمرارية، وهو ما يؤكد على محورية هذا المتغير فى حضور الخطاب الإعلامى واستمراريته فى تناول قضايا حقوق الإنسان.

ثالثًا: الخطاب المهيمن المتمثل فى وسائل الإعلام الحكومية على ساحتى الصحافة والتليفزيون كان يعمل منفردا خلال الفترة الأولى التى اتسمت بموسمية التناول، وفى الفترة الثانية التى اتسمت بالاستمرارية انضم له الخطاب المعارض أو المنافس، وكلا الخطابين خلال هذه الفترة اهتما بطرح قضايا حقوق الإنسان مع الاختلاف فى درجة ومستوى الاهتمام والتوظيف وأهدافه، وهو ما لم تقم هذه الدراسة بالتعرض له، وفى الفترة الثالثة كان الخطابان يعملان جنبا إلى جنب إلا أنها اتسمت أيضا بموسمية التناول، وهو ما يؤكد مرة أخرى على أهمية متغير هامش الحرية فى استمرارية الخطاب الإعلامى تجاه قضايا حقوق الإنسان. ويتفق ذلك مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات من أن مهمة الخطاب الإعلامى فى التعريف بثقافة حقوق الإنسان لا يمكن أن تنبع من فراغ، وإنما تنبع من بيئة بها على الأقل قدر كبير من الديمقراطية تسمح بالحريات وممارسة الحقوق المشروعة دونما الإخلال بكيان الحقوق الحقيقية(٨٢).

رابعًا: الأحداث الداخلية المصرية المتصلة بقضايا حقوق الإنسان حاضرة باستمرار بالنظر إلى مفهوم حقوق الإنسان ذاته وطبيعة قضاياه التى تتسع وتتداخل مع كل شئون العمل العام، وهنا لابد من الإشارة إلى أن وسائل الإعلام قد تتناول هذه الحقوق دون أن تربطها بمصطلح حقوق

الإنسان، وهى سمة تتصل بزاوية المعالجة نفسها وهو ما لم يتطرق له هذا التحليل.

خامسًا: ركز هذا التحليل على حضور خطاب حقوق الإنسان بين الموسمية والاستمرارية فقط وقد يكون من المفيد وفى ضوء المتغيرات الثلاثة المفسرة تكملته فيما يتصل بتأثيرها على عدد من السمات الأخرى:

أولها: الموقف من قضايا حقوق الإنسان وعلاقة ذلك بجدل الخصوصية والنسبية الثقافية مقابل العالمية تجاه قضايا حقوق الإنسان. وهو النقاش الذى بلغ ذروته فى التسعينيات بين تأكيد البعض على أن معايير حقوق الإنسان صالحة عالميا بغض النظر عن مصدرها الاجتماعى والثقافى، وبين تأكيد آخرين على أن المجتمعات غير الغربية لديها تقاليدها الخاصة وقيمها ومعتقداتها الدينية التى قد تتعارض مع عدد من هذه المعايير التى تفرضها القوى الغربية على الدول غير الغربية، فى محاولة لتعميم المفهوم الغربى لحقوق الإنسان فقط(٨٣).

وثانيها: أولويات الحقوق التى تطرحها وسائل الإعلام المصرية وتركز عليها، فى سياق ما تشير إليه الدراسات السابقة حول أولويات الحقوق التى يتم طرحها فى المجتمعات الرأسمالية، والرؤية النيوليبرالية لحقوق الإنسان التى تقصرها على الحقوق المدنية والسياسية وتتجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث يشير مصطلح حقوق الإنسان فى هذه المجتمعات إلى هذه الأنواع من الحقوق فقط، مع تهميش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى غالبا لا يطرحها خطاب وسائل الإعلام على أنها حقوق إنسان، وأبرز مثال لذلك أنه غالبا لا يتم وصف دولة تقدم خدمات صحية غير كافية أو نظام تعليم ضعيف بأن سجلها سيئ فى حقوق الإنسان، كما يتم وضع الفقر والتمييز فى إطار

المسائل الاقتصادية البحتة وليس كحقوق منتهكة، والمعنى الضمنى لذلك أن الفقر هو نتيجة لقوى طبيعية ولا يمكن السيطرة عليه(٨٤).

وثالثها: إشكالية العلاقة بين قضايا الأمن والإرهاب وقضايا حقوق الإنسان وعلاقتها بالخطاب الإعلامى وأولوياته.

وقد يكشف تحليل الخطاب الإعلامى فيما يتصل بالموقف من مصطلح ومفهوم حقوق الإنسان وأولويات القضايا وزوايا المعالجة فى الخطاب المهيمن مقارنة بالخطابات المعارضة سواء فى فترات موسمية التناول أو استمراريته فى ضوء المتغيرات المفسرة الثلاثة عن مؤشرات وأبعاد أخرى مهمة عن دور هذا الخطاب فى تكريس أنماط وصور ذهنية معينة عن حقوق الإنسان، سواء فى اتجاه حماية ونشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها أو فى الاتجاه المقابل المرتبط بتزييف الوعى بمفاهيمها.

المراجـــع

١- فاروق أبو زيد، الإعلام والديمقراطية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٥٨.

٢- ياسر إسماعيل، حقوق الإنسان فى الخطاب الصحفى العربى، دراسة تحليلية وميدانية مقارنة على عينة من الصحف العربية ٢٠٠٠- ٢٠٠٤، دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ٢.

٣- المرجع السابق، ص ٤٣٤.

٤- Rikke Frank Jørgensen, Human Rights and their Role in Global Media and Communication Discourses, in Robin Mansell and Marc Raboy, Ed, The Handbook of Global Media and Communication Policy, First Edition . Blackwell Publishing, 2011, pp. 95-96.

٥- انظر:

- المجلس القومى لحقوق الإنسان، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتحديات محاربة التطرف والتنوع الثقافى، ٨ يوليو ٢٠١٨. متاح على الرابط التالى:
http://www.acrseg.org/40810
- أحمد عبد ربه، الموجة الأولى للتحول السلطوى، الشروق، ٣ مارس ٢٠١٨. متاح على الرابط التالى:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=03032018&id=03a961cb-ae8b-4712-9c44-e9dfe2f7eab1
- ناجى صادق، وهن القوة العالمية، الحياة، ١٣ مارس ٢٠١٨. متاح على الرابط التالى:
http://www.alhayat.com/m/opinion/٢٧٩٨٣٦١٤

٦- سيجفريد ياجر وفلورينتاين مايرء الجوانب النظرية والمنهجية فى التحليل النقدى للخطاب وتحليل التصرفات لدى فوكوه، فى مناهج التحليل النقدى للخطاب، تحرير روث فوداك وميشل مايرء ترجمة حسام أحمد وعزة شبل، المركز القومى للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، العدد ٢٠٨٨، القاهرة، ٢٠١٤. ص ١١٤.

٧- المرجع السابق، ص ١٠٩.

٨- Wade M. Cole, No News Is Good News: Human Rights Coverage in the American Print Media, 1980–2000, Journal of Human Rights, Vol 9, No 3, pp. 303–325, 2010.

٩- FrédéricKrumbein , Media coverage of human rights in China. the International Communication Gazette, Vol. 77, No. 2, pp. 151–170, 2015.

١٠- Josh Klein, The Rhetoric and Ideology of Human Rights in the Media, https://www.emeraldinsight.com/doi/full/10.1108/S0275-7982%282011%290000006005

١١-على فرغلي، الدولة والمجتمع فى مصر رؤية علمية لفهم التحولات الاجتماعية الثورية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠١٦. ص ص ٤٥-٤٦.

١٢- https://books.google.com.eg/books?isbn=9773193616. P.205.

١٣-هشام عطية، التوظيف السياسى لقضايا حقوق الإنسان فى الصحافة المصرية دراسة لبنية وأطر الخطاب المقدم فى سياق مدخل التحليل الثقافى، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، المجلد الثامن، العدد الثالث، يوليو- سبتمبر ٢٠٠٧. ص ٤٨.

١٤- FrédéricKrumbein, Op. Cit.

١٥-السيد محمد، معالجة قضايا حقوق الإنسان فى القنوات المصرية الحكومية والخاصة وتأثيرها على اتجاهات الشباب المصرى نحوها، دكتوراه، كلية الإعلام جامعة القاهرة، ٢٠٦، ص ٨١.

١٦-عدلى رضا، أنماط ملكية وسائل الإعلام وعلاقتها بالممارسة المهنية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٤٨، يوليو- سبتمبر ٢٠١٤، ص ص ٤- ٥.

١٧-هناء فاروق، أطر تقديم انتهاكات حقوق الإنسان فى خطاب الصحافة المصرية ٢٠٠٥-٢٠٠٨، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، المجلد الحادى عشر العدد الثانى أبريل- يونيو ٢٠١٢. ص ص ٥٩-٦١.

١٨-المرجع السابق.

١٩- FrédéricKrumbein, Op. Cit.

٢٠- السيد محمد، مرجع سابق، ص ٨٣.

٢١-محمد الباز، التوظيف السياسى لتقارير التوقع فى مرحلة التحول لديمقراطى دراسة فى آليات التسريب والتجهيل، فى المؤتمر العلمى الدولى التاسع عشر، الإعلام وثقافة الديمقراطية ، كلية الاعلام جامعة القاهرة، ٢٣-٢٥ أبريل ٢٠١٢. ص٤٧٥.

٢٢- محمد شومان، الخطاب الإعلامى وتزييف الواقع، الحياة، ٢٠ ابريل ٢٠١٦.
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/

٢٣-سيجفريد ياجر وفلورينتاين ماير، مرجع سابق، ص٨٢.

٢٤-المرجع السابق، ص١٠٩.

٢٥- Yadira Nieves-Pizarro, Free ÓscarLópez Rivera!: News Coverage of United States Domestic Human Rights, Centro Journal, Vol. 28, No. 2, pp. 74-75, 2016.

٢٦-محمد شومان، الخطاب الإعلامى وتزييف الواقع ، مرجع سابق.

٢٧-محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامى، أطر نظرية ونماذج تطبيقية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٢٥-٢٦.

٢٨-هشام عطية، ص ص ٦٥-٦٦.

٢٩-المرجع السابق.

٣٠-انظر:

- على ليلة، الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجى، فى المؤتمر السنوى الثانى عشر: الشخصية المصرية فى عالم متغير، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٣- ٢٥ مايو ٢٠١٠، ص ٣١.
- على جلبى، التحولات الاجتماعية وتناقضات الشخصية المصرية، تحليل خطاب الحياة اليومية، فى المؤتمر السنوى الثانى عشر: الشخصية المصرية فى عالم متغير، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٣- ٢٥ مايو ٢٠١٠، ص ٤٠٣.

٣١-عدلى رضا وآخرون، التحليل النقدى لبحوث الأطر الإعلامية خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين دراسة تحليلية من المستوى الثانى، فى المؤتمر الدولى السابع عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، مؤتمر بحوث الإعلام فى مصر فى نصف قرن: الواقع واتجاهات المستقبل ١٩-٢٠ ديسمبر ٢٠١١. ص ص ٨٣-٨٤ .

٣٢-انظر:

- عواطف عبد الرحمن، حرية الإعلام العربى التحديات والبدائل، المؤتمر العلمى الدولى الرابع عشر، الإعلام بين الحرية والمسئولية، كلية الإعلام جامعة القاهرة، ١-٣ يوليو ٢٠٠٨. ص٣.
- سرور طالبى، الحق فى الإعلام وضمانات تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان، فبراير ٢٠١٨.

http://revues.univ-biskra.dz/index.php/ijdl/article/view/2662

٣٣-انظر:

- أمانى قنديل، حقوق الإنسان فى وسائل الإعلام، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٤٨، يوليو- سبتمبر ١٩٨٧.
- محمد شومان، حقوق الإنسان فى وسائل الإعلام المصرية، فى إعلام حقوق الإنسان وتحديات المستقبل، البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان، القاهرة ١٩٩٩.
- محمد بسيونى، الخطاب الصحفى المصرى لقضايا حقوق الإنسان فى الفترة من ١٩٩٨ -٢٠٠١، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨.

٣٤-فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص٢٢٧

٣٥-المرجع السابق.

٣٦-هناء فاروق، مرجع سابق، ص ٦٣.

٣٧-هشام عطية، مرجع سابق، ص ٩١

٣٨-أسامة السعيد، اتجاهات خطاب الصحافة المصرية تجاه قضايا حقوق الإنسان فى عصر العولمة، ماجستير، كلية الإعلام جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ص ١٠-١١.

٣٩-هناء فاروق، مرجع سابق، ص٦٢.

٤٠-فاطمة أحمد، دور المعالجة التليفزيونية لقضايا حقوق الإنسان فى تشكيل اتجاهات الجمهور نحو السلطة، ماجستير، كلية الإعلام جامعة القاهرة، ٢٠١٦. ص٢.

٤١-باكينام حسن، خطاب صحافة التيارات الدينية فى مصر تجاه قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، دكتوراه، كلية الإعلام جامعة القاهرة ، ٢٠١٥. ص٢٥٤.

٤٢-عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق. ص ٥.

٤٣-هناء فاروق ، مرجع سابق، ص ص ٤٨-٤٩.

٤٤-فاروق أبو زيد ، مرجع سابق، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

٤٥-عماد شلبى، القنوات المصرية الخاصة وإشكاليات الملكية والتمويل والإعلان فى بنية التليفزيون المصرى، فى: سلوى العامرى وآخرون، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع

المصرى، المرحلة الثانية ١٩٨٠-٢٠١٠، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٦. ص ص ٤٦٩-٤٧١.

٤٦-خالد كاظم، الاحتجاج الاجتماعى فى الواقع المصرى، بنيته وأنماطه، فى على ليلة (محررا) خرائط الاحتجاج الاجتماعى فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المرصد الاجتماعى، القاهرة ، ٢٠١٤. ص٢١٢

٤٧-المرجع السابق ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

٤٨-مروة نظير، من الاحتجاج إلى الثورة: قراءة سياسية لواقع الاحتجاج الاجتماعى فى نصف قرن، فى على ليلة (محررا) مرجع سابق، ص ٧٣.

٤٩-للمزيد انظر:

- خالد كاظم، مرجع سابق، ص ١٩٦.
- يسرى العزباوى، الحركات الاحتجاجية فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، فى هويدا عدلى (محررا) المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى، المرحلة الثانية ١٩٨٠-٢٠١٠، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٦، ص ص ٤٠٧- ٤١٩.

٥٠-على ليلة، فواعل الاجتجاج الاجتماعى فى خطابات النخبة المصرية، فى على ليلة (محررا)، مرجع سابق، ص ص ٢٣٣

٥١-مروة نظير، مرجع سابق، ص ٧٣.

٥٢-هشام عطية، مرجع سبق، ص ٤٩.

٥٣-أسماء السيد، الوظيفة الاتصالية لمنظمات حقوق الإنسان المصرية، دراسة تطبيقية، ماجستير، جامعة الزقازيق كلية الآداب قسم الإعلام، ٢٠١٥، ص ص ١٩٥-١٩٦.

٥٤-المرجع السابق.

٥٥-باكينام حسن ، مرجع سابق، ص١.

٥٦-نجاد لبرعى، وضع منظمات حقوق الإنسان فى مصر بعد ٢٠١٣، الملف المصرى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو ٢٠١٥.

http://acpss.ahram.org.eg/News/16320.aspx

٥٧-أسماء أبو بكر، دور الأنشطة الاتصالية فى نشر الوعى بقضايا حقوق الإنسان دراسة تطبيقية على عينة من المنظمات العاملة فى مصر، دكتوراه، كلية الإعلام جامعة القاهرة، ٢٠١٥. ص٢.

٥٨-انظر:

- ميادة محمد، علاقة الأطر الصحفية لقضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية باتجاهات الجمهور المصرى نحو أداء المنظمات الحقوقية، دراسة تحليلية ميدانية، ماجستير، كلية الإعلام جامعة القاهرة، ٢٠١٣. ص ٢٨٢.
- هناء فاروق ، مرجع سابق، ص ٦٤.

٥٩-أسامة السعيد، مرجع سابق، ص ص ١-٢.

٦٠-عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٣.

٦١-أسامة السعيد، مرجع سابق، ص ص٤.

٦٢-أسماء السيد، مرجع سابق، ص ١٩٥.

٦٣-ياسر إسماعيل، مرجع سابق، ص٥.

٦٤-إسماعيل الشطي، حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، أوراق مختارة، المستقبل العربى، المؤتمر القومى العربى ٢٠١٦، ص ١٠٤.

٦٥-المرجع السابق.

٦٦-المرجع السابق.

٦٧-محمد الباز، مرجع سابق، ص ٤٧٨.

٦٨- Op Cit. Josh Klein,

٦٩- تامر على قضايا حقوق الإنسان كما تعكسها القنوات الإخبارية ومواقعها على الإنترنت، ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١٦. ص ص ١١٥-١١٦.

٧٠-على ليلة، الاحتجاج الاجتماعى، متغيراته وخصائص جماعاته، فى على ليلة (محررا)، مرجع سابق، ص ١٧٠.

٧١-إسماعيل الشطى، مرجع سابق، ص ١٠٥.

٧٢-السيد محمد، مرجع سابق، ص ٤١٧.

٧٣-للمزيد حول آلية الاستعراض الدورى الشامل انظر: على اليازيد، الاستعراض الدورى الشامل كآلية لحماية حقوق الإنسان، التواصل فى الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد ٤٥، مارس ٢٠١٦، ص ص ٤٩-٧٢.

٧٤-نجاد البرعى، مرجع سابق.

٧٥-زياد عقل، خمس سنوات على رحيل مبارك: ماذا حدث للثورة المصرية؟، دراسات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير ٢٠١٦.

http://acpss.ahram.org.eg/News/5475.aspx

٧٦-إيمان رجب، المكون الأمنى فى السياسة الخارجية المصرية، الملف المصري، العدد ٤٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس ٢٠١٨.

http://acpss.ahram.org.eg/News/16564.aspx

٧٧-محمود حمدى، من يكتب التشريعات الإعلامية فى مصر؟ أكتوبر ٢٠١٣.

http://www.rcssmideast.org/Article/3962/

٧٨- ناجى صادق، وهن القوة العالمية، مرجع سابق.

٧٩-أحمد عبد ربه، مرجع سابق.

٨٠-علاء الحديدى، الحرب الباردة الجديدة، الشروق، ٢ ابريل ٢٠١٨.

www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=02042018&id=da01b993...

٨١-زياد حافظ، التحولات العالمية والإقليمية والمشهد العربى ، المؤتمر القومى العربى الثامن والعشرون، ١٢-١٣ مايو ٢٠١٧، بيروت.

٦٢٠http://www.arabnc.org/details.php?id=

٨٢-هشام عطية، مرجع سابق، ص ص ٤٨-٤٩.

٨٣- Wade M Cole, Does respect for human rights vary across 'civilizations'? A statistical reexamination, International Journal of Comparative Sociology, Vol. 54, No.4, PP. 345– 381, 2013.

٨٤- Josh Klein, Op Cit.

Abstract

DETERMINANTS OF THE PRESENCE OF THE EGYPTIAN MEDIA DISCOURSE ON HUMAN RIGHTS ISSUES BETWEEN SEASONALITY AND CONTINUITY

Emad Shalaby

The study aims to reveal the determinants of the Egyptian media discourse towards human rights issues and their effects on the presence of this discourse between seasonality and continuity. The research reveals three main determinants that can be viewed as independent variables whichtheir presence, and interactions affect the degree of presence of this discourse.The first variable is related to the external pressures, their types and the position of human rights in the global political discourse. The second variableis linked to Egyptian internal events. The third is the degree of media freedom in the political system. The analysis shows that the presence of only one or two variables is not sufficient for the continuityfeature to be available, but the three variables must be existent together.